

تحديث

لماذا عادوا؟ العودة الجماعية إلى أفغانستان من باكستان وإيران

بقلم: بيتر مارسدن

على مدى فصلي الربيع والصيف في عام ٢٠٠٢ أفادت الأنباء بأن أفغانستان استقبلت ١,٨ مليون شخص من اللاجئين العائدين من باكستان وإيران. واعتبر كثير من الحكومات الغربية، التي تترقب بشغف رجوع الجموع الأفغانية المقيمة لديها إلى ديارها، أن هذه العودة تصويت جماعي بالثقة في الحكومة الأفغانية الجديدة التي شكلت في أعقاب التدخل العسكري الذي تزعمته الولايات المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١.

ولكن يتضح من دراسة أجرتها أخيراً وحدة البحوث والتقييم الخاصة بأفغانستان، التي تتخذ من كابول مقراً لها^١، أن أسباب العودة أكثر تعقيداً من ذلك، وأن اللاجئين عادوا ليجدوا أنفسهم وسط أوضاع لا تكاد تفي باحتياجات المعيشة الأساسية.

وكان الأفغان قد سعوا إلى البحث عن ملاذ لهم في باكستان وإيران منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين بسبب التدخل العسكري السوفيتي، كما تدفقت جموعهم مرة تلو المرة طوال التسعينيات نتيجة للقتال بين فصائل المجاهدين، واستيلاء طالبان على مدينة بعد الأخرى، والقيود التي فرضتها طالبان على الشعب الأفغاني، وآثار فترة الجفاف التي استمرت من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠١. كذلك ظهرت بعض موجات العودة، خصوصاً في عام ١٩٩٢، عندما رجع حوالي مليون أفغاني من باكستان إيداناً بانتهاء الجهاد ضد الاتحاد السوفيتي غضب انهيار الحكومة التي كان يساندها السوفيت.

وقد مارست إيران ضغوطاً مطردة على الأفغان لإجبارهم على العودة لأن اتفاق الإرجاع الطوعي على مدى ثلاث سنوات، الذي تم التفاوض عليه مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحركة الأفغانية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، فشل في تأمين عودة ما يزيد قليلاً على ١٠٠ ألف شخص من مجموع اللاجئين الأفغان الموجودين بإيران، وعددهم ٢,٩ مليون. واتخذ هذا الضغط صورة السحب التدريجي لاستحقاقات اللاجئين من الخدمات الصحية والتعليمية، وسن القوانين لفرض عقوبات على أصحاب الأعمال الإيرانيين الذين يشغلون أفغاناً. كما أشاعت الشرطة الإيرانية جوّاً من الخوف بالقبض التعسفي على

عائدون أفغان يتلقون تدريباً على تجنب الألغام، مركز توزيع اللاجئين في بولي شرخي، كابول.



UNHCR/N Behring

اللاجئين وحكومة أفغانستان لتقديم المعونات إلى ما يصل إلى ٤٠٠ ألف عائد بدءاً من مارس/آذار ٢٠٠٢ فصاعداً، أغلقت باكستان الباب بحزم أمام القادمين الجدد. وزاد من تعقيد هذا التغيير في الأجواء اتخاذ الشرطة الباكستانية إجراءات منسقة لتقليص أعداد اللاجئين الأفغان في المدن الباكستانية بدرجة كبيرة، مع ترك المقيمين في المخيمات للتعامل معهم لاحقاً. كما شجعت التغطية الإعلامية لمؤتمر الجهات المانحة الذي عقد في طوكيو في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ اللاجئين على العودة، إذ أعطى المؤتمر انطباعاً واضحاً بأن قدراً كبيراً من التمويل سيوجه إلى إعادة إعمار أفغانستان، وأن فرص العمل ستصبح متوفرة. لكن الواقع كان أدنى من مستوى التوقعات، فقد عاد ١,٥ مليون شخص من باكستان بينما عاد أقل من ٣٠٠ ألف من إيران، الأمر الذي يعكس مدى سهولة عودة اللاجئين من باكستان بالمقارنة بإيران. ويبدو أن حوالي نصف مليون شخص عادوا فوراً من باكستان بعد الحصول على إمدادات المعونة. ولذلك يجب التعامل مع أعداد العائدين بشيء من الحذر.

إن الدراسة التي أجرتها وحدة البحوث والتقييم المعنية بأفغانستان تثير التساؤل حول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فهل يضمن تقديم إمدادات المعونة مشروعية على برنامج العودة قبل الأوان؟ ومن هنا نفهم لماذا تعمل المفوضية الآن على اتخاذ عدة خطوات لضمان تقرب مستوى توقعات من يفكرون في العودة في العام المقبل إلى مستويات أكثر واقعية بشأن ما سيجدونه عند عودتهم إلى أفغانستان.

بيتر مارسدن منسق مجموعة الوكالات البريطانية المعنية

الأفغان وترحيلهم وباستخدام المعتقلات. وزاد من تعقد تلك الضغوط في العام الحالي وجود حملة إعلامية متواصلة تنصح الأفغان بأن الفرصة سانحة للعودة إلى أفغانستان، وتبشرهم بتوفير النقل المجاني إلى المناطق التي تقع بها ديارهم وبأن الأمم المتحدة ستكون هناك لمساعدتهم على العودة. ولذلك يتعرض العائدون للصدمة عندما يصلون إلى أفغانستان ليجدوا أن مفوضية شؤون اللاجئين لا تقدم سوى مساهمة في تكاليف السفر لا تغطي التكلفة الإجمالية، وأن الأمم المتحدة لم تخصص الموارد الكافية لتقديم المساعدات إلا لشريحة محدودة من العائدين، وأن هذه المعونة نفسها محدودة النطاق. كما كان للحملة الإعلامية التي تنظمها الحكومة الإيرانية أثر في إذكاء التحيز الكامن في نفوس الشعب الإيراني من قديم الأمر الذي زاد من تعرض الأفغان للإساءات اللفظية والبدنية.

وقد حصلت باكستان من المجتمع الدولي على معونات تفوق إلى حد كبير ما قدم لإيران. لكن تسامحها مع اللاجئين تراجع في منتصف التسعينيات بعد توقف دعم الجهات المانحة للمعونات الغذائية، فتوقفت الخدمات الأساسية إلى اللاجئين الأفغان تماماً في سبتمبر/أيلول ١٩٩٥. ثم حدث انقلاب كبير في الدعم المقدم للاجئين في مطلع عام ٢٠٠١ عقب تدفق مزيد من اللاجئين بأعداد ضخمة إلى باكستان، التي وضعت حكومتها شروطاً شديدة التعسير على القادمين الجدد منذ ذلك الحين فصاعداً. وكان ذلك كله، إلى جانب تزايد تحرش الشرطة وإغلاق أحد مخيمات اللاجئين الرئيسية، يعني إرسال رسالة قوية تنمذ أن الأفغان يجب ألا يعتبروا أن مستقبلهم في باكستان سيطول. وعندما أبرم اتفاق إعادة اللاجئين مع مفوضية شؤون



بأفغانستان.

عنوان البريد الإلكتروني:

peter.marsden@refugeecouncil.org.uk

الموقع على الإنترنت: www.baag.org.uk

١ «وحدة البحوث والتقييم المعنية بأفغانستان»

مؤسسة بحثية مستقلة تجري البحوث والتحليلات الاستكشافية وتشارك فيها، بغرض إفاضة عملية صنع السياسات، وتحسين مستويات الممارسة، وزيادة تأثير برامج المعونات الإنسانية وبرنامج التنمية في أفغانستان. ومن العناصر الأساسية في رسالة الوحدة الاعتقاد بأن جهودها يجب أن تغير فعلاً من حياة الأفغان. وتعتبر هذه الوحدة المركز البحثي الوحيد في مجال المعونات الإنسانية والتنمية الذي يقع مقره في أفغانستان، الأمر الذي يسمح للوحدة بإجراء بحوث قيمة، وضمنًا تكامل النتائج التي تتوصل إليها مع عملية التغيير الجاري على أرض الواقع.

الإصدارات الحديثة للوحدة:

- التعامل مع سبل كسب الرزق في أفغانستان، بقلم آدم بين وسولاوتزي
- التنسيق الاستراتيجي في أفغانستان، بقلم نيكولاس ستوكتون
- من الألف إلى الياء في حقل المعونات في أفغانستان: دليل مرشد لآليات المعونة وإجراءاتها وهيكلها
- نظام الصحة العامة في أفغانستان: القضايا الجارية، بقلم رونالد والدمان وهوميرا حنيف
- مراجعة الإطار الاستراتيجي لأفغانستان، بقلم مارك دافيلد وبارثيشيا غوسمان ونيكولاس ليدر.

يمكن الحصول على كل هذه المنشورات إلكترونياً من الموقع الآتي: www.areas.org.pk ويمكن الحصول على نسخ مطبوعة منها بمراسلة الوحدة بالبريد الإلكتروني على العنوان الآتي: areas@org.pk، أو بالاتصال بمكتب الوحدة في

إسلام آباد:

تليفون: ٧٢٦٠-٢٢٧٧ ٥١ (٠) ٩٢+

فاكس: ٥١ ٢٨٢-٥٠٩٩ (٠) ٩٢+

تمويل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

نيروبي - ٢٠٠٢/٤/١٢ (شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة)

تلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعهدات بالحصول على مبالغ قياسية في عام ٢٠٠٣ مقدارها ٣١٧ مليون دولار، أي ما يصل إلى ثلث احتياجاتها الإجمالية المتوقعة لهذا العام.

وقال مكتب رئيس المفوضية يوم الثلاثاء إن التعهدات التي جاءت رداً على المناشدة الدولية التي طرحتها المفوضية لعام ٢٠٠٣ تعتبر «إشارة مبكرة طيبة» على تقديم الجهات المانحة للدعم للمفوضية.

وقالت آن فيليم بيليفيد مديرة الإعلام والاتصالات بالمفوضية «إن هذه التعهدات الميدانية تفوق أي تعهدات مضت، وتتسم

عموماً بقدر كبير من المرونة، وهذه إشارة إلى أن الجهات المانحة اهتمت بدعوتنا لتقديم تعهدات مبكرة مع تخفيض الاعتمادات الموجهة لمناطق معينة».

وعلى الرغم من التعهدات الخاصة بالعالم المقبل فقد أضاف رئيس المفوضية رود لابرز أن المفوضية ما زالت تواجه عجزاً قدره ٢٥ مليون دولار تقريباً هذا العام. وقال «إن الحاجة ماسة لتدبير هذه المبالغ».

وقالت المفوضية إن أفريقيا تعتبر أكثر المناطق احتياجاً في عام ٢٠٠٣، حيث تحتاج إلى مبلغ إجمالي قدره ٣٢٥ مليون دولار، وأضافت أن احتياجات شرقي أفريقيا والقرن الأفريقي تبلغ ١١٢.٨ مليون دولار، واحتياجات غربي أفريقيا تبلغ ٨٤.٨ مليون دولار، واحتياجات منطقة البحيرات العظمى ٨٢.٥ مليون دولار، واحتياجات جنوبي أفريقيا ٢٨ مليون دولار.

الفلبينيون النازحون بسبب الحرب على الإرهاب

لفت المشروع الدولي للنازحين الداخليين الانتباه لمحنة النازحين في عام ٢٠٠٢ بسبب العمليات العسكرية الأمريكية-الفلبينية ضد المتمردين المسلمين في جزيرة مينداناو الواقعة جنوبي الفلبين. وسلط المشروع الضوء على ضرورة توفير قدر أكبر من المعونات لإعادة بناء المساكن وتوفير سبل كسب الرزق في منطقة مزقتها الصراعات العرقية والدينية على مدى ثلاثة عقود.

فقد أضرير الآلاف من القرويين، وخصوصاً النساء والأطفال، من العمليات العسكرية في جزيرتي باسيلان وجولو ضد جماعة أبو سياف. وعلى الرغم من أن الاتفاق الذي أبرم في أغسطس/آب ٢٠٠١ بين الحكومة وجبهة تحرير مورو الإسلامية أدى إلى عودة حوالي مليون شخص كانوا قد نزحوا فيما مضى، فلا يزال عشرات الآلاف نازحين بسبب المخاوف الأمنية وعدم وجود الدعم اللازم لإعادة بناء بيوتهم.

ويلاحظ أن النازحين، أو حالات الإخلاء كما يشار إليهم دائماً في الفلبين، يفرون من بيوتهم أساساً اتقاءً للوقوع في مرمى النيران المتبادلة، أو خشية اتهامهم بمناصرة جبهة تحرير مورو الإسلامية أو جماعة أبو سياف.

كما فر الكثيرون بسبب استحالة الزراعة في المناطق المزروعة بالألغام الكثيفة. وأدى القصف الحكومي العشوائي لمناطق المتمردين إلى إشاعة الخوف على نطاق واسع.

ويواجه النازحون والمدنيون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان يرتكبها الجيش والمتمردون. فقد لاحظ المراقبون الدوليون أن الجيش الفلبيني مسؤول عن «اختفاء» المتعاطفين مع جماعة أبو سياف والقبض عليهم بصورة تعسفية وإحراق منازلهم. ويخشى وقوع مزيد من النزوح مع تركيز الولايات المتحدة والجيش الفلبيني على جماعة أبو سياف. وي طرح مراقبون كثيرون تساؤلات عن الصلات المزعومة بين تنظيم القاعدة وجماعة أبو سياف التي تستخدم تبريراً للعدوان، قائلين إن جماعة أبو سياف - التي اشتهرت بعمليات الاختطاف لطلب فدية، وبيعادام الرهائن بقطع رؤوسهم - جماعة محلية من قطاع الطرق، ليس لها أهداف سياسية محددة.

ونظراً لطول الإقامة في مراكز الإخلاء المكدسة التي لا يوجد بها ما يكفي من الخدمات الصحية والصرف الصحي، يتعرض أطفال النازحين الداخليين للإصابة بالحصبة والكوليرا والاضطرابات المعدية ومتاعب الجزء العلوي (الخارجي) من الجهاز التنفسي. وقد أفادت الأنباء أن ثلث الأطفال الموجودين في أكثر الأماكن المضارة في مينداناو مصابون بسوء التغذية. وعلى الرغم من تقديم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للمعونات، فلم تبذل الحكومة الفلبينية إلا جهوداً محدودة لجلب المساعدات الخارجية، فرفضت العروض المقدمة من الجهات المانحة لتوفير المعونات المباشرة لأنها تفضل تخصيص الموارد من خلال مؤسسات الدولة.

يمكن الرجوع إلى تقارير المشروع الدولي للنازحين الداخليين بخصوص الفلبين على الموقع الآتي: www.db.idpproject.org/Sites/idpSurvey.nsf/wCountries/Philippines ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بفرديريك كوك: هاتف: ٠٧٠٠ ٧٩٩ ٢٢٢ (٠) ٤١+ البريد الإلكتروني: frederik.kok@nrc.ch



مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

جهود مفوضية شؤون اللاجئين لتقييم برامج اللاجئين في أفريقيا وإجراء البحوث حولها

هذه صفحة تنشر بصورة دورية لتقديم الأخبار وموضوعات الحوار التي تمدنا بها وحدة تحليل السياسات والتقييم وسنقوم بنشرها تباعاً في «نشرة الهجرة القسرية». لمزيد من المعلومات أو لإرسال مقترحات حول هذا الباب الثابت يرجى الاتصال بجيف كريسب Jeff Crisp رئيس وحدة تحليل السياسات والتقييم على العنوان: CRISP@unhcr.ch

الصادرة حديثاً عن أفريقيا في هذه السلسلة:

- فصل المقالين السابقين عن اللاجئين في زونغو بجمهورية الكونغو الديمقراطية: قوات حفظ السلام و«سلم الخيارات» لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (ل. يو، أغسطس/آب ٢٠٠٢).
- المجتمعات الريفية واللاجئون عبر الحدود: حركات السكان في أراضي الصومال وشرقي إثيوبيا، ١٩٨٨-٢٠٠٠ (ج. أمبروزو، أغسطس/آب ٢٠٠٢).
- تغيير الأولويات في مجال حماية اللاجئين: إعادة الروانديين من تنزانيا (ب. ويتكر، فبراير/شباط ٢٠٠٢).
- الليبيريين في غانا: العيش بدون المعونات الإنسانية (س. ديك، فبراير/شباط ٢٠٠٢).
- تنقل السكان وقضايا الأراضي والسيادة في تنزانيا بعد الحقبة الاستعمارية (س. فون هويغين، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١).
- حذار من الفجوة! مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمعونات الإنسانية وعملية التنمية (ج. كريسب، مايو/أيار ٢٠٠١).
- القضايا الإنسانية في صراع بيافرا (ن. غوتز، أبريل/نيسان ٢٠٠١).
- اروابط حيوية في الأمن الاجتماعي: اللاجئون الصوماليون في مخيمات داداب، كينيا (سي. هورست، أبريل/نيسان ٢٠٠١).
- المآزق الإنساني: إضفاء الطابع العابر للحدود الوطنية على الممارسات الحكومية في المناطق التي يقطنها اللاجئون في تنزانيا (ل. لاندوا، أبريل/نيسان ٢٠٠١).
- امساعدة اللاجئين والحماية في الريف الأفريقي: العمل على تحقيق أغراض متوافقة أو متعارضة؟ (أ. بيكويل، مارس/آذار ٢٠٠١).

البرنامج (ج. بيتوتشي وأ. جمال، مايو/أيار ٢٠٠٢).

- التعامل مع أوضاع اللجوء الطويلة الأمد: الليبيريين في غانا (س. ديك، يوليو/تموز ٢٠٠٢).
- التعامل مع أوضاع اللجوء الطويلة الأمد: الليبيريين في ساحل العاج (ت. كولمان، يوليو/تموز ٢٠٠٢).
- تقييم قائم على آراء المستفيدين من برنامج مفوضية شؤون اللاجئين في غينيا، غرب أفريقيا (ت. كايزر، يناير/كانون الثاني ٢٠٠١).

■ الموقف الطارئ في السودان/إريتريا: مايو/أيار-يوليو/تموز ٢٠٠٠: تقييم استجابة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (أ. جمال، فبراير/شباط ٢٠٠١).

- برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخاص بالنازحين الداخليين في أنغولا (أ. جمال وأ. ستيج، مايو/أيار ٢٠٠١).
- الدروس المستفادة من تنفيذ مجموعة البرامج الأمنية في تنزانيا (ج. كريسب، مايو/أيار ٢٠٠١).
- لدروس المستفادة من تجربة ليبيريا: تقرير ورشة العمل الإقليمية في منروفيا، ليبيريا، ٢٦-٢٧ أبريل/نيسان ٢٠٠١ (ج. كريسب، مايو/أيار ٢٠٠١).

- تقييم سياسات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخاصة باللاجئين في المناطق الحضرية: دراسة حالة عن القاهرة (س. سبيلر، يونيو/حزيران ٢٠٠١).
- تقييم مشروع حطب الوقود في داداب، كينيا (مشاورات CASA، يونيو/حزيران ٢٠٠١).
- المعايير الدنيا والاحتياجات الأساسية في أوضاع اللجوء الطويلة الأمد: مراجعة برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كاكوما، كينيا (أ. جمال، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠).

سلسلة أوراق عمل عن القضايا الجديدة في البحوث المعنية باللاجئين

تغطي هذه السلسلة التي تصدرها وحدة التقييم وتحليل السياسات مجموعة واسعة من الموضوعات، وتستعرض الآراء المختلفة للعاملين بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمحميين والمنخرطين في مجال المعونات الإنسانية والأكاديميين. ومن الأوراق

القارة الأفريقية ثاني أكبر تجمع للاجئين

يدخل في اختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعددهم ٣,٣ مليون لاجئ، وتعتبر من مناطق العمل الرئيسية للمفوضية. ولذلك بدأت وحدة التقييم وتحليل السياسات في إجراء عدد من المشروعات التي تتناول النازحين في أفريقيا. وفيما يلي تفاصيل بعض التقييمات الصادرة في الأونة الأخيرة وغيرها من التقارير المتعلقة باللاجئين في أفريقيا. واتفقاً مع سياسة المفوضية لتحقيق الشفافية التامة فيما يتعلق بعمليات التقييم، فإن كل هذه الوثائق متاحة للاطلاع العام ويمكن الرجوع إليها على الموقع: www.unhcr.ch/EPAU

تقارير التقييم

منذ عام ٢٠٠٠ أصدرت وحدة التقييم وتحليل السياسات ١١ تقرير تقييم، تلمس بصورة مباشرة مسألة النزوح القسري في أفريقيا، ويركز عدد منها على أوضاع اللجوء الممتدة زمنياً طويلاً، كما تغطي عدة موضوعات أخرى مثل العنف الجنسي والنازحين الداخليين والأمن.

■ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والنازحين في أنغولا: مراجعة استمرار





أنغولا: مواجهة تحديات السلام

الدولي على رصد عملية العودة عن كتب.

وجدير بالذكر أن الكثيرين من النازحين الداخليين يعيشون في أجزاء أخرى من أنغولا لفترات طويلة، فيميل بعضهم إلى الاستقرار فيها بدلاً من العودة إلى ديارهم الأصلية. وهذا حق منصوب عليه في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.

ومنذ عام ١٩٩٥، ظل المجلس النرويجي للاجئين يعمل في شمالي أنغولا لمساعدة اللاجئين الأنغوليين على العودة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد لوحظ أن مساحة العودة انكمشت في السنوات الأخيرة، ولكن من المتوقع أن يرتفع عدد العائدين خلال الشهور المقبلة. وجدير بالذكر أيضاً أن المجلس النرويجي للاجئين يخطط لعملية العودة بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات المحلية.

لمزيد من المعلومات عن جهود المجلس النرويجي للاجئين في أنغولا، يمكنكم الاتصال بمنسق برنامج أنغولا ماريت سورهايم.

عنوان البريد الإلكتروني:
marit.sorheim@nrc.no

١ انظر مقالة كاميا كارفالهو، ص ٢١.

الآن إلى بضعة عقود. وقد أخذ المجلس النرويجي للاجئين على عاتقه مسؤولية الإشراف على عملية العودة في ثلاث بلديات في مقاطعة هويلا. وكانت الحكومة قد أشارت أول الأمر إلى أن جميع النازحين يجب أن يعودوا في موعد أقصاه ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، لكن هذا «الموعد النهائي» تأجل الآن حتى نهاية عام ٢٠٠٢. وهذا البرنامج الزمني ليس واقعياً، ولذلك يعمل المجلس النرويجي للاجئين لضمان العودة الطوعية في إطار من الأمن والكرامة.

ولا تزال الأوضاع الأمنية في مناطق العودة هشة، خصوصاً في الجزء الجنوبي من أنغولا، بسبب وجود الألغام الأرضية بها. ولذلك فمن الضروري أن تتكامل عملية إزالة الألغام وإعادة بناء البنية الأساسية والإعمار مع عملية العودة. وتعتبر أنغولا واحدة من البلدان الأفريقية القليلة التي صاغت لنفسها الحد الأدنى من المعايير الخاصة بالعودة والتنمية، على غرار المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة بخصوص النزوح الداخلي. لكن الحكومة الأنغولية لم تحسن تنفيذ هذه المبادئ؛ فهناك نماذج توضح أن البعض أجبروا على العودة رغماً عنهم، وهو ما يعتبر أمراً محظوراً طبقاً للقانون الدولي وطبقاً للحد الأدنى من المعايير التي وضعتها أنغولا نفسها. لذلك فمن المهم جداً أن يعمل المجلس النرويجي للاجئين وبقية المجتمع

كشف توقيع اتفاق السلام بين يونيتا (الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا) والحكومة الأنغولية في أبريل/نيسان ٢٠٠٢ عن تحديات إنسانية هائلة في المناطق التي كانت يونيتا تحتها فيما مضى. ولذلك أعطى المجلس النرويجي للاجئين أولوية كبرى لجهوده في هذا الصدد، لكن الموقف التمويلي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة في أنغولا ما زال حرجاً.

فبعد ٢٦ عاماً من الحرب الأهلية، أصبحت الأوضاع الإنسانية في أنغولا في حال يرثى لها؛ فهناك مليونان يحتاجون إلى المعونات الإنسانية يوماً بيوم، وكثيرون منهم يعيشون في المناطق التي كانت يونيتا تسيطر عليها فيما مضى. وقبل توقيع اتفاق السلام، لم تكن أمام المنظمات الإنسانية أي فرصة للوصول إلى هذه المناطق.

ويعتبر المجلس النرويجي للاجئين إحدى المنظمات غير الحكومية التي بذلت جهوداً إضافية لمساعدة السكان في تلك المناطق، فقد وسع المجلس من نطاق أنشطته ليصل بها إلى المناطق النائية في مقاطعة كواندو كوبانغو في جنوب شرقي أنغولا، حيث يتم توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية، بما في ذلك الأدوات والتقايي الزراعية، على النازحين الداخليين وأسرى جنود يونيتا السابقين بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي.

وجدير بالذكر أن ما لا يزيد عن خمسة آلاف من جنود يونيتا السابقين، وعددهم ٨٠ ألفاً، ألحقوا بالجيش الأنغولي؛ ولذلك فمن الضروري إعطاء هؤلاء الجنود السابقين بديلاً عن حمل السلاح مرة ثانية. ومن ثم يعتبر مستقبل المحاربين السابقين موضوعاً أساسياً في إقامة السلام الدائم.

ونظراً لعدم وجود مصادر إضافية للتمويل اللازم لمساعدة الناس في المناطق التي تمكنت المنظمات الإنسانية من الوصول إليها في الآونة الأخيرة، فقد أصبح من اللازم على برنامج الغذاء العالمي أن يقوم بتخفيض الحصص المخصصة للنازحين الداخليين الذين يعيشون حالياً في المخيمات. وسوف يظل هؤلاء بحاجة إلى المعونات الإنسانية لوقت طويل. وهناك أربعة ملايين نازح داخلي في أنغولا، أي ما يصل إلى ثلث العدد الإجمالي للسكان، وقد نزح الكثيرون منهم لمدد تصل



Global IDP PROJECT

ليبيريا: التعلم من الكارثة المحدقة

الفقراء الذين تنتشر بينهم الأمية إلى حد كبير - يرهبه ويخافه. وفي أعقاب الانتخابات تقبلت أغلبية الشعب الليبيري تايلور، بل وتقبلته أيضاً كل من نيجيريا والولايات المتحدة اللتين كانتا تكفان له العداوة في السابق. وكانت كلتاها قد طرحتا فكرة الانتخابات على أنها الحل السحري لمشاكل ليبيريا، وكانت لهما مصلحة في أن تبدو كل منهما نصيرة الديمقراطية في ليبيريا - فنيجيريا تريد أن تحافظ على وضعها كقوة إقليمية عظمى بعد توليها قيادة قوة لحفظ السلام في التسعينيات، بينما كانت الولايات المتحدة ترغب في أن تتصل من المسؤولية الأخلاقية عن مستعمرتها السابقة. وواجه تايلور عدداً من المبادرات الدبلوماسية والعسكرية من جانب نيجيريا والأمم المتحدة لاحتوائه، لكنه أفلت منها. وأصبح الشعور بالعداء شديداً لدى الجهات المانحة، ولذلك تقلصت العمليات الإنسانية إلى حد كبير. ومرة أخرى تحمل المدنيون الأبرياء تكلفة هذه الأوضاع.

ونتيجة لذلك، أصبح في ليبيريا حكومة «شرعية» لا تتسامح مع أي تحد أو انشقاق، ورئيس له أطماع إقليمية يساند ويؤوي المنشقين المسلحين العازمين على زعزعة استقرار البلدان المجاورة. وقد تدفقت جموع ضخمة من اللاجئين نتيجة لموجات العنف التي تشدد تارة وتتحسر تارة أخرى فيما بين ليبيريا وسيراليون وغينيا وساحل العاج.

وليست ليبيريا أول بلد تظهر فيه العواقب المدمرة لإجراء انتخابات وهمية دون التعامل مع أسباب الصراع. فإذا لم يتعلم المجتمع الدولي أنه لا يمكن إيجاد حل سريع للأزمات المعقدة التي تتشرد مئات الآلاف وتزعزع استقرار منطقة بأكملها، فلن تكون هذه الأزمة هي الأخيرة من نوعها. وبدون المشاركة الطويلة الأجل في محاولة إيجاد حل سياسي دائم، فإن النتيجة المؤسفة والمتوقعة ستكون المزيد من النزوح وانتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات.

كلوديا ماكغولدريك مسؤولة الإعلام
بالمشروع العالمي للنازحين الداخليين
بجنيف.

البريد الإلكتروني:

Claudia.mcgoldrick@nrc.ch

ويمكن الاطلاع على تقرير المشروع العالمي للنازحين الداخليين عن ليبيريا على الموقع الآتي: www.db.idpproject.org/Sites/idpSurvey.nsf/w/Countries/Liberia

١ يمكن الاطلاع على تقرير IRC الممنون: Health Assessment: Internally Displaced Camps in Liberia على الموقع الآتي: <http://intranet.therc.org/docs/LiberiaHealthAssessment.pdf>

بين الميليشيات العديدة الموالية للحكومة.

وفي عام ٢٠٠٢ انتشر القتال واشتد، ووصل في بعض الأحيان على مقربة من العاصمة منروفيا. والآن يعيش أكثر من ١٨٠ ألفاً من الليبيريين النازحين في مخيمات في مختلف أنحاء ليبيريا، وهناك عشرات الآلاف غيرهم ممن يحاولون الحصول على المساعدات من الأقارب والأصدقاء. والظروف عموماً بائسة، فهناك أعداد مطردة تلوذ بالمباني والمخازن العامة أو تعيش في العراء، بينما فر حوالي ٢٠٠ ألف ليبيري إلى البلدان المجاورة، أما عدد المدنيين المحاصرين داخل مناطق الصراع في شمال ليبيريا وغربها فهو غير معروف على وجه التحديد.

ويتحدث المدنيون الفارون عن انتهاكات فادحة ومنهجية لحقوق الإنسان من جانب كل الأطراف. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً مفصلاً عن التجنيد القسري وعمليات الإعدام الفورية والقتل التعسفي والتعذيب والاعتصاب والاختطاف والاحتجاز، وغالباً ما تؤدي الهجمات إلى استشرار موجات النهب الجماعية. وقد تكون الوقائع الموثقة ليست إلا جزءاً صغيراً من الحقيقة، وما خفي كان أعظم، إذ إن الإحساس بعدم الأمن وشيوع أجواء الرعب يجعل الكثير مما يجري في ليبيريا يمر دون أن يطلع عليه أحد.

وتحذر الوكالات الإنسانية أن عدداً كبيراً من النازحين الداخليين بصورة مقلقة يفقدون حياتهم - بسبب الملاريا والإسهال أساساً - مع تزايد سوء الأحوال التي يعيشون فيها. وقد لاحظت لجنة الإنقاذ الدولية في تقرير حديث لها حول الأوضاع الصحية أن «أوضاع النازحين الداخليين، تعد أسوأ كثيراً من أوضاع اللاجئين الليبيريين». ويتسم التمويل المخصص للبرامج الإنسانية بأنه ضعيف للغاية، الأمر الذي يجبر الوكالات على تقليص الخدمات التي تقدمها إلى النازحين.

فكيف سمح لهذا الكابوس بأن يتكرر؟ إن النذر التي كانت تشي بتجدد الأزمة كانت واضحة بما فيه الكفاية. وكان من المفروض أن يعتبر تشارلز تايلور السبب الرئيسي للقلق، فهو بارون الحرب المصاب بجنون العظمة الذي ألقى بليبيريا عام ١٩٨٩ في براثن أشد حرب أهلية دموية في غربي أفريقيا منذ محاولة بيافرا الانفصال عن نيجيريا. ففي عام ١٩٩٧ فاز تايلور المتعصب بالشرعية التي كان يتوق إليها عبر صناديق الاقتراع، ولم يكن عندئذ بحاجة إلى تزوير الانتخابات، فقد كان الشعب - ومعظم أفرادها من

بعد مرور خمس سنوات على عقد أول

انتخابات في تاريخ أقدم جمهورية أفريقية على مدى عمرها الذي يمتد ١٥٠ عاماً، سقطت ليبيريا مرة أخرى في هوة الحرب التي تسببت في حدوث أزمة إنسانية طاحنة وأزمة في مجال حقوق الإنسان ما زالت إلى حد كبير محجوبة عن أعين العالم الخارجي.

وكانت ليبيريا قد نعمت بسنتين من السلام الواهي قبل اندلاع القتال ثانية في نهاية ١٩٩٩ بعد الضربة التي وجهتها حركة المتمردين السرية المعروفة باسم «الليبيريون المتحدون من أجل المصالحة والديمقراطية» من قواعدها الموجودة في غينيا المجاورة. ونظراً لعدم وجود قيادة محددة، فإن الهدف الوحيد للحركة هو الإطاحة بحكومة الرئيس تشارلز تايلور. ويدور الصراع حول السيطرة على المناطق الغنية بالذهب والماس في المنطقة التي تلتقي فيها حدود ليبيريا وسيراليون وغينيا، الأمر الذي جر الدول الثلاثة إلى حلبة الصراع، وثمة ادعاءات عسكرية من كل الجوانب يصعب التحقق منها في أغلب الأحيان، ويزيد من تعقيد الموقف تلك التقارير التي تتحدث عن القتال الداخلي

«المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» هو مشروع للمجلس النرويجي للاجئين، تجري إدارته من مكتب جنيف.

العاملون

مدير المشروع: اليزابيث راسموسن
منسق قاعدة البيانات: أندرياس دانيفاد
المسؤولون الإعلاميون: كريستوف بيو، فريديريك كوك، غريتا زيندر، جوهانس كوك، كاثي بينيتي، كلوديا ماكغولدريك

التدريب والحماية: بيورن بيترسون
المطبوعات والداية: أندرو لودواي
مسؤول الجهات المساهمة: كاثرين هوبيرت

الجهات المساهمة

كندا: الدنمارك: النرويج: السويد (سيديا): سويسرا إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (إكو): ومركز بحوث التنمية الدولية بكندا؛ ومركز المساعدات التابع للكنيسة النرويجية؛ ومنظمة وركل فيجن؛ ومنظمة إنقاذ الأطفال في المملكة المتحدة؛ ووكالات الأمم المتحدة؛ ومساهمون بصفتهم الخاصة.

موقع المشروع على الإنترنت
www.idpproject.org

للتواصل بنا:

Global IDP Project

Chemins Moise-Duboule 59
CH 1209 Geneva, Switzerland

هاتف: +٤١ ٢٢ ٧٩٩ ٠٧٠٠

فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٩٩ ٠٧٠١

البريد الإلكتروني: idpsurvey@nrc.ch